الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي - مغنية –

معهد العلوم الاجتماعية و الانسانية

المقياس :الحوكمة و أخلاقيات المهنة

المستوى :السنة الثالثة ليسانس -علم الاجتماع –

آثار الفساد المالي و الإداري

من إعداد الطلبة :

حاج علي أمينة

موسى خولة

سعيدي وصال

إشراف الأستاذ:

بن شرقي عبد الإله

خطة البحث :

مقدمة:

المبحث الأول: الإطار المفاهيم لظاهرة الفساد الإداري و المالي

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري و المالي

المطلب الثاني : أسباب الفساد الإداري و المالي

المطلب الثالث : مظاهر و أشكال الفساد الإداري و المالي

المبحث الثاني : آثار الفساد الإداري و المالي

المطلب الأول: الآثار على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للفساد الإداري و المالي

المطلب الثالث: الآثار السياسية للفساد الإداري و المالي

المطلب الرابع:الآثار الإدارية للفساد الإداري و المالي

الخاتمة:

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري و المالي ظاهرة عالمية سريعة الإنتشار و التوزيع عبر الحدود و آفة مجتمعية فتاكة وهي ظاهرة قديمة و حديثة في نفس الوقت . وجدت في كل العصور و في كل المجتمعات و في كل الأنظمة الاقتصادية و السياسية و المتعلمة و الأمية، الدول المتقدمة و النامية و الأقل نموا. فظهورها و استمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة و تكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات الدول النامية وخاصة في مؤسساتها الحكومية ، يمثل سبب مشكلتها الاقتصادية و تخليها، لذا يقتضي مواجهتها بأساليب فنية متطورة ، و قد ناضلت الكثير من الحكومات و الدول الحديثة للتخلص منها ، لأنها تقف عقبة في سبيل التقدم و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، والتطور السليم لتلك المجتمعات و أن تفشيها في مؤسسات الدولة يعتبر من أشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي حيث أنه يظهر في استغلال السلطة لأغراض شخصية و خاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و بناءا على ما تقدم يتم طرح الإشكال التالي :إلى أي مدى يساهم الفساد الإداري و المالي في عرقلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؟

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد الإداري و المالي

المطلب الأول : مفهوم الفساد الإداري و المالي

مفهوم الفساد الإداري:

"تناول الكثير من الباحثين الفساد الإداري من زوايا مختلفة ، فذهب بعضهم إلى القول بأنه يعتبر نوعا من السلوك المخالف للأعراف الاجتماعية و القيم الدينية و الأخلاقي، وويقصد منه تحقيق منافع شخصية كما عرف بأنه : استغلال الوظيفة العامة و المصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع و الأنظمة الرسمية سواء أن كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أو نتيجة الضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي و سواء أن كان هذا السلوك تم بشكل فردي أو شكل جماعي."[1]

مفهوم الفساد المالي :

يعرف الفساد المالي على أنه تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين و الأنظمة و مختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالاختلاسات ، التهرب الضريبي ... كما يعرف على أنه مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية ، سواء مايرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة.

المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري والمالي :

1 الأسباب الشخصية:

و"تمثل في الطبيعة الشخصية و القيم الأخلاقية للفرد القائم على تسيير المصالح و المؤسسات العامة فيما اكتسبه عن طريق الوراثة و ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته و ما تركته من آثار على سلوكاته و تصرفاته كالابتزاز و الطمع ، و الأمراض النفسية التي تدفع الفرد إلى ممارسة جرائم الفساد و الانحراف و التي لها علاقة وطيدة بالخصائص الشخصية لمرتكبها كالجنس ، السن ، المستوى العلمي"[1]

2 الأسباب الاجتماعية و البيئية:

تتمثل هذه الأسباب في مدى تمسك أفراد المجتمع بالقيم الاجتماعية و الأخلاقية والوازع الديني و مدى انتشارها داخل المؤسسات و المنظمات فهذه القيم تمنع و تصد الممارسات المشبوهة و الانحراف نحو ممارسة حالات الفساد و المجتمع المتمسك بالقيم الدينية يكون أقل ميلا للفساد من المجتمعات الأخرى

3 الأسباب الإدارية و التنظيمية:

تظهر هذه الأسباب بالنسبة للمسؤولين وصناع القرار من خلال عدم التزامهم بأخلاقيات المهنة الإدارية العالية و السامية في شكل خيانة الأمانة ، و تتمادى الممارسات الفاسدة في المؤسسات كبيرة الحجم مع وجود بطالة مقنعة و بيروقراطية عالية و وجود علاقة القرابة و الصداقة و علاقات المصالح مع الإدارات و البيئات العليا مع غياب الجهاز الرقابي و أساليب التقييم الأدائي و ضعفها مما يفسح المجال على مصارعيه لمثل هذه المؤسسات داخل المنظمات و المؤسسات العمومية

---

1 ضيفي عبد الرزاق : الفساد المالي فيروس بلا حدود ، مجلة العلم و الإيمان، العدد الخامس ، 2007، ص 32

4 الأسباب السياسية: "تتمثل أهم ملامح هذا البعد في عدم الاستقرار السياسي و عدم وجود دستور دائم ، عسكرة المجتمع، ضعف منظمات المجتمع المدني و عدم استقرار الأنظمة التشريعية و القانونية "[2]

المطلب الثالث: مظاهر و أشكال الفساد الإداري و المالي

-الرشوة : و يقصد بها اتفاق بين شخصين يعرض أحدهما على الآخر فعلا أو فائدة ما ، فيقبلها لأداء عمل أو الإمتناع عن عمل يدخل في وظيفته أو مأموريته

- تهريب المال و الاختلاس: قيام المسؤولين بتهريب أموال عامة ثم الحصول عليها بطرق غير مشروعة ويتم تهريبها للخارج ، والاختلاس هو خيانة الأمانة يقوم بها موظف عام حيث يدخل في ذمته مال بحكم وظيفته ترجع ملكية للدولة أو لأشخاص آخرين بطرق غير قانونية

- المحسوبية و المحاباة: القيام بالمحاباة والميل للاقارب و الأصدقاء عند منح مناصب أو ترقيات أو المنح أو زيادات أو غيرها ،و ما ينجم عن هذا الشكل من الفساد اضطهاد أفراد و مجتمعات أخرى، و اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية كما ينجر عنها سوء التنظيم و التسيير الإداري

- التزوير و الغش: يستغل الموظف منصبه للقيام بعمل غير مشروع أو إخفاء وثائق لأسباب خاصة تعود عليه بالفائدة ، أو تزوير وثائق كالشهادات أو النقود .

- الإحتيال: و هو اختراق الأنظمة القانونية و تجاوزها من طرف موظف أو مسؤول للحصول على مكاسب خاصة و تعود بالمضرة على المال العام و التنظيم الإداري كالتهريب الضريبي " [2]

- الابتزاز : التهديد بالإضرار أوالإضرار الفعلي بشخص ما أو بممتلكاته أو بسمعته أو بأحد أفراد عائلته ، بهدف الحصول على الأموال أو خدمات من هذا الشخص بشكل غير قانوني و عرف هذا الشكل انتشارا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة

المبحث الثاني: آثار الفساد الإداري و المالي

المطلب الأول: الآثار على النمو الاقتصادي

إن الفساد يعرقل النمو الاقتصادي على المدى البعيد بشتى طرقه ، فهو يضعف الاستثمار المحلي و يقلل من فرص الاستثمار الأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جو عدم الثقة و يقلل الحوافز المشجعة للاستثمار و هروب المستثمرين بسبب طلب المنفذين الفاسدين الحصول على عمولات و رشاوي ، فهذا يعمل على إعاقة أعمالهم و عرقلتها و منه تقليل الأرباح ما ينعكس سلبا على مسار التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي كأهم مؤشر لها . كما أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997 أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين و أن هناك علاقة عكسية بين الفساد و مستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي كما يؤثر ذلك على نمو الدخل الإجمالي الداخلي بالتراجع نتيجة معدلات الادخار و الاستثمار

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للفساد الإداري و المالي

الفساد له آثار سلبية لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وإنما تشمل عدة جوانب و منها الجانب الاجتماعي يمكن إيضاحها كما يلي :

---

2 سلام صبحي: الفساد الإداري و المالي كظاهرة و أساليب علاجها ، ط1، دار وائل للتوزيع و النشر،عمان 2015 ص 12

1-الإخلال بمبدأ العدالة الإجتماعية:

يؤدي الفساد الإداري و المالي إلى نشوء فئة في المجتمع ثرية نتيجة معاملاتها الغير مشروعة و إكسابها أموال مختلفة المصادر بطرق ملتوية و ازدياد الفقر للفئات الأخرى و يخلق تميز طبقي بين شرائح المجتمع ، كما يزيد من نسبة المهمشين سياسيا و اجتماعيا و كذا اقتصاديا بإضعاف مستوى معيشتهم و بالتالي تعميق الفجوة بين الفقراء و الأغنياء [3]

2-تغليب المصلحة الشخصية على المصالح العامة:

عدم الاهتمام بأمور المواطنين و توفير خدماتهم ، كما يقود إلى تقليص فرص العمل و تفشي البطالة و تأزم الظروف الاجتماعية من شأنه فتح المجال للتدمر الشعبي العام و اللجوء إلى الإضطرابات و المظاهرات و أحيانا إلى زعزعة من البلاد

3-عدم الإكتراث بالقانون و عدم احترامه من قبل الأفراد:

وذلك بشعور شريحة من المجتمع بالظلم و حرمانه من حقوقها ، ماينعكس سلبا على ثقة المواطنين في الأجهزة الحكومية ، كما يؤدي الفساد إلى تعمد بعض الأفراد على عدم احترام القانون كعدم دفع الضرائب و التهرب الضريبي و عدم الإهتمام بالمرافق العامة ما يخلق التمرد و العنف الاجتماعي

4-انهيار القيم الأخلاقية:

يقوم الفساد على إضعاف الوازع الديني و زعزعة القيم الأخلاقية القائمة في المجتمع كالأمانة و الصدق و الإخلاص و العدل و المساواة و تكافل الفرص ، و كذا أخلاقيات المهنة لدى الموظفين و عدم المسؤولية و لا يخفى أن انهيار القيم و الأخلاق يؤدي إلى انهيار و زوال الحضارات و المجتمعات

المطلب الثالث: الآثار السياسية للفساد الإداري و المالي

تتمثل فيما يلي :

فقدان الشرعية السياسية للنظام الحاكم : يعتبر مبدأ الشرعية اهم مقومات النظام السياسي فالفساد يعمل على تشويه الهياكل الأساسية للدولة ، ما يضعف شرعية السلطة و مصداقيتها و يفقد الشعب الثقة في هذا النظام وذلك بتورط شخصيات فاعلة في السلطة في معاملات مشبوهة أساسها الفساد.

ضعف المشاركة السياسية: إن انعدام الثقة في النظام و فقدان الشرعية السياسية بسبب أعمال الفساد ما ينشأ عنه ضعف قوة المعارضة و دور الأحزاب السياسية و منه ضعف المشاركة السياسية للمواطنين كالتصويت و الاستفتاء لقناعتهم بعدم نزاهة النظام و شفافيته مع غياب تام لأجهزة الرقابة " [4]

انتشار الفوضى و التطرف و عدم الاستقرار السياسي: قد يؤدي انتشار الفساد إلى تنامي ظواهر العنف و العنف المضاد من قبل الجماعات التي تشعر بالقهر و الحرمان داخل المجتمع و يؤدي كذلك إلى ظهور جماعات متطرفة في أفكارها كما يؤدي إلى انتشار الفوضى السياسية و تعطل الدساتير و القوانين و الأنظمة

---

3 القريوتي محمد قاسم : الإصلاح الإداري بين النظرية و التطبيق ط 1 ، دار وائل للنشر ،الاردن،2002،ص30

4 محمد وارث، الفساد و أثره على الفقر ، جامعة ورقة الجزائر ، 2013، العدد 8،ص 45

المطلب الرابع: الآثار الإدارية للفساد الإداري و المالي

تحويل التخطيط إلى عملية شكلية :

يعد التخطيط من أهم وظائف المؤسسات و الهيئات العامة ، تمثل الآلية و الوسيلة التي من خلالها يتم تحديد و تحقيق أهداف المجتمع إلا أنه يمكن القول أن تفشي الفساد إضافة إلى المعوقات الإدارية الأخرى قد جعلتمن من التخطيط عملية صورية و شكلية و بالتالي أضعفت دوره في التنمية الإدارية و خاصة في دول العالم الثالث

الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة :

يتمتع الموظف في الإدارة العامة و تترتب عليه واجبات تمثل الالتزامات التي يفرضها القانون و تشكل الإطار الأخلاقي لأداء الموظف و سلوكه المتصل بالوظيفة المكلف بأدائها وفي ظل انتشار الفساد داخل الهياكل و الأجهزة الإدارية قد يدفع بعض الموظفين لاستغلال النفوذ و مناصبهم بهدف الحصول على منافع و مكاسب شخصية أو لصالح أطراف أخرى

الانحراف بمقاصد القرار عن تحقيق المصلحة العامة:

إن عملية اتخاذ القرار إلى جانب عمليتي التخطيط و التنظيم يبغي أن تعتمد على معايير و أسس واضحة تراعي جميع الجوانب في المجتمع و تصب في هدف وحيد و هو تحقيق المصلحة العامة و في حالة تفشي ظاهرة الفساد في الإدارة العامة يصعب تحقيق هذا المبتغى بتواجد الفئة الفاسدة المستفيدة من هذه الظاهرة لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب المصلحة العامة

إعاقة جهاز الرقابة :

عند انتشار الفساد الإداري و المالي داخل الإدارة العامة من شأنه تعطيل و عرقلة عملية الرقابة و الفحص من قبل الهيئات و المؤسسات المتخصصة ، بعدم تزويد هذه الأخيرة بالتقارير الكافية و المطلوبة

---

4 عبد الله بن مسفر الوقداني: نظرية الفساد عند ابن خلدون ، المجلد الخمسون ، الرياض،2010، العدد 4، ص 420

الخاتمة:

يعد الفساد و الفساد الإداري و المالي على الخصوص ظاهرة عالمية شديدة الإنتشار و هي ليست ظاهرة غير مرغوب فيها فحسب و إنما ظاهرة خطيرة تقود إلى انهيار الأمم و المجتمعات لها جذور عميقة و متعددة الأبعاد تختلف حدتها من مجتمع إلى آخر و حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام العديد من الباحثين و المفكرين و كذا المنظمات الحكومية و الغير الحكومية نظرا لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبلدان ما أوجب الإسراع باتخاذ الإجراءات الضرورية و اللازمة للتصدي لها و مكافحتها بشتى الآليات و الطرق.

قائمة المصادر و المراجع :

القريوتي محمد قاسم : الإصلاح الإداري بين النظرية و التطبيق ط 1 ، دار وائل للنشر ،الاردن،2002، ص 30

سلام صبحي: الفساد الإداري و المالي كظاهرة و أساليب علاجها ، ط1، دار وائل للتوزيع و النشر،عمان 2015 ص 12

ضيفي عبد الرزاق : الفساد المالي فيروس بلا حدود ، مجلة العلم و الإيمان، العدد الخامس ، 2007، ص 32

عبد الله بن مسفر الوقداني: نظرية الفساد عند ابن خلدون ، المجلد الخمسون ، الرياض،2010، العدد 4، ص 420

محمد وارث، الفساد و أثره على الفقر ، جامعة ورقة الجزائر ، 2013، العدد 8،ص 45